فلا يكون مساويا لنقيضه وهذا جاز اجتماع المركبة الجزئية مع الكليتين
على الكذب فان احدى الكليتين لما كانت اخص من نقيض المركبة الجزئية
والاخص يجوز ان يكذب بدون الاعم فربما يصدق نقيض المركبة الجزئية
ولا يصدق احدى الكليتين وح يجتمعان على الكذب كما في المثال المذكور
فان قولنا بعض الجسم حيوان لا دائما كاذب فيصدق نقيضه مع
كذب احدى الكليتين الاخص من نقيضه قال واما الشرطيتان اقول
واما الشرطيتان فنقيض الكلية منها الجزئية المخالفة لها في الكيف الموافقة
في الجنس اي في الاتصال والانفصال والنوع اي في اللزوم والعناد
والاتفاق وبالعكس فنقيض اللزومية الموجبة الكلية السالبة الجزئية
الجزئية والعنادية الكلية العنادية الجزئية والاتفاقية الكلية الاتفاقية
الجزئية وهكذا في بواقي الشرطيات فاذا قلنا كلما كان اب فج د
لزوميته كان نقيضه ليس كلما كان اب فج د لزوميته واذا قلنا
دائما اما ان يكون اب او ج د حقيقة وعلى هذا القياس
قال البحث الثاني في العكس المستوى اقول من احكام القضايا
العكس المستوى وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانيا

والجزء الثاني

والجزء الثاني اولا مع بقاء الكيف والصدق محالها كما اذا رددنا
عكس قولنا كل انسان حيوان بدلنا جزئيه وقلنا بعض الحيوان
انسان او عكس قولنا لا شئ من الانسان بحجر قلنا لا شئ من الحجر
بانسان فالمراد بالجزء الاول والثاني الجزآن في المركبة لا الحقيقة
فان الجزء الاول والثاني من القضية في الحقيقة هو ذات الموضوع
ووصف المحمول والعكس لا يصير ذات الموضوع محمولا ووصف
المحمول موضوعا بل موضوع العكس هو ذات المحمول في الاصل ومحمول
وصف الموضوع فالتبديل ليس الا في الجزئين في الذكر اي في الوصف
العنواني ووصف المحمول لا في الجزئين الحقيقيين لا يقال على
هذا يلزم ان يكون المنفصلة عكس لا جزئيها متميزان في الذكر والوضع
وان لم يتميزا بحسب الطبع فاذا ابدل احدهما بالآخر يكون عكسا الصدق
التعريف عليه لكنهم صرحوا بانها لا عكس لها لانا نقول لا نسلم ان للمنفصلة
لا عكس لها فان للمفهوم من قولنا اما ان يكون العدد زوجا واما
ان يكون فردا الحكم على زوجية العدد بمعاندة فردية ومن قولنا اما
العدد فردا او زوجا الحكم على فردية العدد بمعاندة الزوجية ولا شك

Copyright © King Saud University